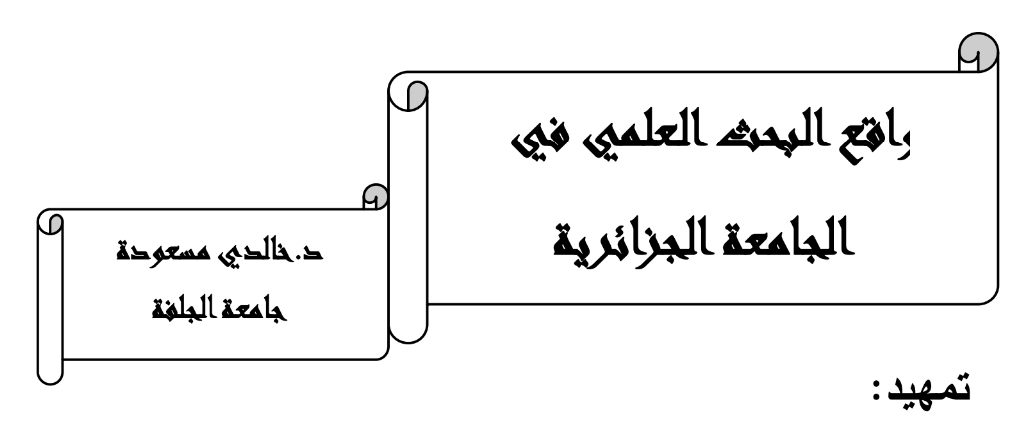


تمهيد:

لا شك أنه مما يعين أجهزة الدولة و مؤسساتها في أداء رسالتها لتحقيق التقدم و التنمية في أي مجتمع هو وجود البحوث العلمية العديدة و المتنوعة التي تساعد المسؤولين في المواقع المختلفة على وضع أيديهم على بواطن المشكلات و أسباب العلل القائمة في المجتمع و المحتاجة إلى يد التغيير. فمثل هذه البحوث هي التي توجه كافة جهود التنمية و ترشدها إلى الطريق الصحيح و هي التي تلقي الضوء الكافي على أكثر المجالات احتياجا بما يحقق الفائدة الوطنية المرجوة.

من هذا المنطلق و بهذا المفهوم تعد نتائج البحث العلمي في أية دولة من الدول رصيد وطني عزيز و ثروة وطنية كبرى يجب تشجيعه و دعمه و تنميته بكافة الطرق و مختلف الوسائل فهو صنعة تجمع بين العلم و الخبرة و الفن و الإبداع و قدرة تكفل مواجهة المشكلات الوطنية. تلك المشكلات الناجمة عن تزايد أعداد السكان، و ضعف الخدمات، و نقص الموارد، و تعقد والعلاقات و تضارب والمصالح، و صراع الأدوار، و تغيير القيم، و اتساع العمران، و تفكك الصلات، و الافتقار للأمن، و تغيير العادات، و انحدار بعض المعاني السامية. . . فالبحث العلمي يكفل مواجهة هذه المشكلات بطريقة سليمة و منهج علمي محكم و دراسة موضوعية.

و إذا كانت البلدان المتقدمة قد تنبهت لهذا الأمر و عملت على تطوير بنى دراستها العليا بما يرفع من إنتاجيتها، فإن البحث العلمي في جامعاتنا و بالرغم من تعدد مراكزه و مخابره فإنه يعاني من ثلاث مشاكل اساسية ستشكل معا محور هذا المقال و هي :

- ضعف إنتاجية مراكز البحث العلمي في الجامعة الجزائرية – التطرق إلى معوقات البحث العلمي في جامعاتنا –
- بحوث نظريه لا علاقة لها بمشاكل المجتمع و احتياجات البيئة للتنمية
- غياب استراتيجية قيادية للبحث العلمي من طرف الدولة.

مفهوم البحث العلمي:

البحث في **اللغة** كما يقول **إبن منظور** : "البحث طلبك الشيء في التراب" أي استخراج شيء كان مطمورا في التراب. و هذا معناه استخراج شيء لم يسبق إليه أحد. معناه تحقيق إضافة نوعية في مجال من مجالات المعرفة.

و عند **الجرجاني** البحث **لغة** : هو التفحص و التفتيش.

و **اصطلاحا** : هو إثبات النسبة إيجابية أو سلبية بين الشيئين بطريق الاستدلال، و معنى **اصطلاحي آخر** : يقول طلب الحقيقة و تقصيها و إشاعتها بين الناس.

- **أما في المصطلح العلمي** : فالبحث هو التنقيب عن حقيقة ابتغاء إعلانها دون التقيد بدوافع الباحث الشخصية أو الذاتية، إلا بمقدار ما يفيد في تلوين البحث بطابع الباحث و تفكيره و يعطيه روحه التي تميزه عن غيره.

- **البحث العلمي بالمعنى المنهجي:** هو وسيلة للاستعلام و الاستقصاء المنظم و الدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا. على أن يتبع في هذا الفحص و الاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي و اختيار الطريقة و الأدوات اللازمة للبحث و جمع البيانات.

و هو أيضا محاولة لاكتشاف المعرفة و التنقيب عنها و تطويرها و فحصها بتقص دقيق و نقد عميق ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء و إدراك لتسير في ركب الحضارة العالمية و تسهم فيه إسهاما حيا شاملا[1].

فالبحث إذن وسيلة و ليس غاية بحد ذاته لأن الباحث يحاول بواسطته دراسة ظاهرة أو مشكلة ما و التعرف على العوامل التي أدت إلى وقوعها ثم الخروج بنتيجة أو الوصول إلى حل أو علاج للمشكلة تلك[2].

البحث العلمي مدلولا و ممارسة :

هو دراسة متخصصة في موضوع معين حسب مناهج و أصول معينة، و هو مسؤولية تتطلب من الباحث الأمانة العلمية و من ضرورياتها صحة نقل النصوص و التجرد في فهمها و توثيقها بنسبتها إلى أصحابها و أي إهمال أو إخلال بهذا الأمر يعتبر خدشا في أمانة الباحث و عيبا في البحث لا يمكن التغاضي عنه أو التهاون به.

---

[1] ثريا عبد الفتاح ملحس : **منهاج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين**، دار الكتاب اللبناني للطباعة و النشر، بيروت 1960، ص 24.

[2] فوزي غرايبة، نعيم دهمش و آخرون : **أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية و الإنسانية**، دار وائل للنشر و التوزيع، الاردن 2002، ص 12.



إن هذه التعريفات و سواها ممّا لا مجال هنا لحصره و ذكره، تلتقي حول فكرة واحدة و إن تباينت صياغة و أسلوبا و هي أن البحث العلمي:

1- نشاط منظم يقوم على الملاحظة المقصودة

2- يهدف إلى إيجاد حل لمشكلة من مشكلات العصر القائمة أو المتوقعة أو التعرف على حقيقة علمية (طلب المعرفة)

3- يقوم به باحث متخصص في الجانب المعرفي و المنهجي

4- له خصائص و مواصفات محددة.

و يمثل البحث العلمي ركنا أساسيا في حياة الأمم و الشعوب و جزءا رئيسيا من وظائف الجامعة و مهام عضو هيئة التدريس فيها فهو عماد لكل تخطيط و عصب لكل تنمية بواسطته يتم وضع خطط التنمية على أسس سليمة و متينة و يتم تفادي الأخطاء و توفير الأموال و دفع الخسائر و تقصير الزمن و تحسين النوعية[1].

وقد أولت العديد من جامعات العالم الغربي عناية خاصة بالبحث العلمي، و رصدت له الميزانيات و استقطبت من أجله الكفاءات العلمية، و اعتبرته من أهم وظائفها على اعتبار أن الأبحاث العلمية هي التي تقود إلى التكنولوجيا المتطورة و التي لا يستغنى عنها في حالتي السلم و الحرب على السواء و شملت مجالاتها جميع مناحي الحياة، الصناعية و الزراعية و الإدارية والتربوية و غيرها و لم يخل جانب واحد من جوانب الحياة الإنسانية إلاّ و شمله البحث العلمي بعناية.

---

[1] الريس محمد نضال : **وجهة نظر حول دور البحث العلمي الجامعي في التنمية**، مجلة التعريب العدد 3، 1992.



و هذه بعض **المؤشرات** الخاصة بالبحث العلمي في الجامعات العربية مقارنة بجامعات الدول المتقدمة :

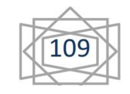
1. نسبة الباحثين العرب العاملين بالبحث العلمي بلغت 318 لكل مليون نسمة مقارنة مع 3600 باحث لكل مليون نسمة في الدول المتقدمة.

2. تدل إحصائيات التنمية البشرية لعام 1998 أن عدد العلماء و المهندسين العاملين في مجال البحث لكل مليون نسمة هو : في اليابان 6000 و في فرنسا 5100 و في الكيان الصهيوني 5900 و في بريطانيا 4400 و في الدول النامية 200 و في الأردن 310 و في مصر 600 . هذه النسب تدل على أن عدد الباحثين العرب منخفض جدا مقارنة بالدول المتقدمة مما يؤثر سلبا على الإنتاجية العلمية و يشير إلى ضعف الدول العربية في مجال البحث العلمي. كما أن هناك مؤشر آخر يدل على هذا الضعف و هو عدد البحوث **و** إنتاجية الباحث إذ تشير الدراسات إلى أن ما ينشر سنويا من البحوث في الوطن العربي لا يتعدى 15 ألف بحث و لما كان عدد أعضاء هيئة التدريس نحو 55 ألف فإن معدل الإنتاجية هو بحدود 0.3% كما أن معدل الإنتاجية العربية يبلغ 10% من معدل إنتاجية الدول المتقدمة . إن هذه المؤشرات تدل على أن الدول المتقدمة بأخذها لزمام المبادرة في مجال البحث العلمي أصبحت جزءا من دائرة البحث تأخذ منه و تعطيه[1].

البحث العلمي إذن مهم لرفع مستوى الجامعات ، و رفع مستوى أعضاء الهيئة التدريسية فيها كونه يساعد على تنشيط عقل الأستاذ الجامعي و

---

[1] مجلة الجامعة الإسلامية ،**سلسلة الدراسات الإنسانية** المجلد الخامس عشر ، العدد الثاني، ص 1133-1155،يونيه ،2007



نموه و عندما تكون أبحاثه في مجال تخصصه فإن هذا البحث يعمق فهمه لموضوعه و يزوده ببصيرة تجعل استجابته نشطة[1].

كما أنه أحد المعايير الأساسية التي يؤخذ بها عند تعيين أو ترقية الأستاذ الجامعي ، و قد حدد الريس (1992) فوائد ثلاث للبحث العلمي في أية جامعة[2]:

1- وفرة اقتصادية

2- تطوير نوعي للجامعة

3- ربط الجامعة بالمجتمع

و لا يمكن للأستاذ الجامعي معايشة التجديد باقتصاره على المطالعة و متابعة التطور المعرفي و التقني عن بعد بل تقع على عاتقه مهمة التمكن من امتلاك مهارات بحثية ليطور نفسه و يسهم في تطوير مهنته من خلال تعرفه عن كثب على المشكلات و العقبات العلمية و اقتراح الحلول و البدائل للتعامل معها.

مشكلات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية:

يعتبر البحث العلمي ركيزة أساسية من ركائز الجامعات و مراكز البحوث العلمية. فالجامعات تقاس بقدر ما تقدمه من بحوث و بقدر ما بها من كفاءات علمية و تقنية. و قد عنيت الجامعة الجزائرية و منذ نشأتها بالبحث العلمي و جعلته من ضمن أولوياتها. ففي 21 جويلية 1970 نشأت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي منفصلة عن التربية الوطنية

---

[1] ميليت، فرد :**أستاذ الجامعة**، ترجمة جابر عبد الحميد و محمد حسان، دار الفكر العربي،القاهرة،1965،ص5

[2] الريس محمد نضال : **مرجع سابق**،ص3



وهو تعبير عن إرادة الحكومة في إدخال البحث العلمي في التعليم العالي.

و ضمت في البداية أربع إدارات رئيسية و هي: الإدارة العامة – إدارة التخطيط و التوجيه الجامعي – إدارة الدراسات و إدارة البحث العلمي و لكل واحدة من هذه الإدارات مهامها الخاصة بها. و قد اهتمت الإدارتين الأخيرتين – إدارة الدراسات و إدارة البحث العلمي – بوضع الخطوط الرئيسية الكبرى للإصلاح الجديد في التعليم العالي 1971.

و لم تكن مهام إدارة البحث العلمي في البداية واضحة لأن النصوص لم تأتي بصيغة تفصيلية توضيحية و إنما جاءت في شكل عموميات مجردة تبين بأن الدور يكمن في توجيه و تنسيق نشاطات البحث داخل كل مؤسسة بالإضافة إلى تسيير مركزي للميزانية. زيادة على هذا لم يكن للجزائر آنذاك فريق متخصص في الأبحاث لأن عددهم كان ضئيلا في مقاعد الجامعة. أما العدد المحدود للجامعيين المهتمين بتنمية البحث في السنوات الأولى من الاستقلال فقد توجب علية تخطيط كل شيء و توعية الطلبة القادرين على البحث و تسخير الوسائل الضرورية لهم.

في جانفي 1972 أصبح البحث وطنيا مثل بعض النشاطات الوطنية الأخرى، وتم خلق سبع مراكز للبحث وهي على التوالي:

- المركز الوطني للبحث في المناطق الجافة في بني عباس صاورة CNRZA .
- البحث البيولوجيات الأرضية قطاع فلاحي رعوي CRBI .
- الإعلام العلمي و نقل التكنولوجيا CISTT .
- بحث و دراسة المنشئات (التشجير و التعمير) CURER .
- الاقتصاد التطبيقي CREA .



- الهندسة الحضرية CRAU.

و بعض المراكز أدمجت منها معهد الدراسات النووية، مركز الأبحاث الأنتروبولوجية ما قبل التاريخ و الإثنوغرافية، و معهد الأرصاد الجوية و فيزياء الأرض (الثروات الباطنية).

ولم يكن البحث العلمي في جامعة الستينات و السبعينات موجها للبحث عن الحقيقة العلمية، و إنما كان موظفا لخدمة المجتمع في تلك المرحلة. و في نهاية السبعينات و بداية الثمانينات كان مجالا للاتجاهات المختلفة سياسيا و ثقافيا و إيديولوجيا مرورا بالتسعينات وما بعدها إلى التخصص المدقق و المنفتح على الحقول المعرفية المتباينة. و مع هذا فإن واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية ما يزال متواضعا و في آخر سلم أولويات الجامعة، كما يميل إلى تغليب العتاقة و العمومية – التاريخيات، الآداب الإسلاميات – على الحداثة و البحث الدقيق.

ضعف إنتاجية مراكز البحث العلمي في الجامعة الجزائرية:

إن حركة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية مازالت عاجزة كل العجز عن الإسهام بنصيبها في مسلسل التنمية و الاستجابة لما تفرضه الحداثة في هذا العصر.

ترجع أسباب هذا القصور و التقهقر إلى العوامل التالية:

1- أغلب الجامعات الجزائرية مازالت ناشئة في معظمها، و مازالت بحاجة إلى الكثير في سبيل تطوير سياستها و إمكانياتها و أنظمتها ووسائلها، و كل هذا ينعكس على استقرار عضو هيئة التدريس فيها، كما تبين أيضا أن مسألة استقرار عضو هيئة التدريس لا تحظى بالاهتمام و الاعتبار اللذين تستحقهما.

2- سوء التخطيط في إنشاء هذه الجامعات دون مراعاة مستلزماتها المادية و البشرية مما جعل أكثر هذه الجامعات هشة و تفتقر إلى المستلزمات الأساسية مثل الإطارات، المكتبات، المختبرات، البنايات الملائمة و غيرها من المستلزمات الضرورية.

3- ضعف الدعم المخصص لأنشطة البحث العلمي و استحواذ الميزانيات الإدارية على النصيب الأكبر و التنمية في بلادنا لا يمكن أن تتحقق بدون تأمين مستلزمات البحث العلمي و في طليعتها التكنولوجيا الملائمة.

4- غياب التخطيط داخل الجامعة لمجالات البحث العلمي المرغوبة فالبحث العلمي لابد أن يكون مدفوعا بفكرة تحركه أما بدون قضية و فكرة محركة فلا يمكن أن ينهض الباحث و البحث العلمي ليستوعب المعارف و يتجاوزها و يتفوق عليها. و كلما كان الدافع كبيرا كان الانجاز أكبر.

5- ضعف التخطيط الجيد للبعثات العلمية و الإيفاد إلى الخارج رغم التكاليف الكبيرة التي تتحملها الدولة في هذا الصدد.

6- غياب إستراتيجية (فلسفة) واضحة المعالم للبحث العلمي في جامعات الجزائر عامة مما أفرز العديد من المشكلات كعشوائية الأبحاث و فردية الأداء ، عجز في الميزانيات فالجامعة الجزائرية تزخر بالكفاءات العلمية في حين أن الإنفاق على البحث العلمي هو إنفاق غير منتج (دون جدوى) نظرا لعدم توجيهه الوجهة الصحيحة.

7- يقتصر دور بعض الجامعات على التدريس لعدم توفر المستلزمات الضرورية لذلك من أجهزه دوريات و مراجع.

8- تفشي البيروقراطية، الفساد المالي في المؤسسات البحثية و تهميش الكفاءات العلمية و إهمال إعادة التكوين المستمر للباحثين.

9- زيادة أعباء أعضاء هيئة التدريس بعملية التدريس و الإشراف على الطلبة المتخرجين مما انعكس على ضعف أو قلة الاهتمام بالبحث العلمي زيادة على زيادة أعداد الطلبة في المساقات التدريسية يقول **التل**[1]: إن لانشغال الجامعات في الوطن العربي بصورة رئيسية بتدريس أعداد كبيرة تفوق طاقتها البشرية و المادية، تأثيرا سلبيا على القيام بدورها في تأدية وظائفها الأخرى في مجال البحث و التجديد و الإبداع فعدد البحوث القيمة على المستوى العالمي التي تصدر من جميع الجامعات العربية هو قليل جدا . كما أنه يكون ضربا من المستحيل أن نرى أن ثم اختراعا أو اكتشافا علميا كبيرا اخترعه أو اكتشفه أستاذ في جامعة عربية.

10- هجرة العقول الفاعلة في مجالات البحث إلى الدول الغربية أو الشرقية.

بحوث نظريه لا علاقة لها بمشاكل المجتمع و احتياجات البيئة للتنمية:إن من أخطر ما يوجه إلى البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من انتقادات خفية و معلنة هو أنه ذو طابع تقليدي يركز على الجوانب النظرية أكثر مما يركز على الجوانب التطبيقية التي تمكن الجامعة و مؤسسة البحث العلمي من التفاعل مع المجتمع من خلال ماهو جديد ومن خلال هذا النوع من الأبحاث تستطيع الجامعة أن تعمق ارتباطها بالمجتمع و تلمس فوائدها و عائدها المادي و المعنوي.

---

[1] التل سعيد:**قواعد التدريس الجامعي**، دار الفكر ،عمان، 1997،ص53



إن العلاقة بين البحث العلمي و مشاكل المجتمع من الأمور الغائبة في خطط البحوث الجامعية فمن أهداف البحث العلمي خدمة البيئة و المجتمع و ذلك بتقوية الروابط و المشاركة في مواجهة مشكلات دراسة المجتمع بحيث تتحقق صلة وثيقة بين العلم و القائمين عليه و مشاكل المجتمع و يعني هذا أن البحث في الجامعة من المفترض أن يهدف أساسا إلى تطوير المجتمع و النهوض به إلى المستوى التكنولوجي و الاقتصادي و الصحي و مواجهة حاسمة لمشكلاته المختلفة، فلا مكان للتعليم النظري المنعزل عن الحياة و مشكلاتها و إن الطاقات الكامنة في البحث العلمي لو أحسن استخدامها فإنها قادرة على إحداث تغيير اجتماعي و اقتصادي ملحوظ نحو التقدم و الرفاهية و هما هدف أي خطط للتنمية و تطوير البيئة و المجتمع[1].

إن اتساع الفجوة بين البحث العلمي و مشاكل المجتمع و مراكز الإنتاج يعود حسب رأينا إلى الأسباب التالية:

1- أن السبب الرئيسي لغياب البحوث العلمية التطبيقية يرجع بالدرجة الأولى إلى طبيعة التدريس التقليدية التي لازالت تزاول في جامعاتنا و المبنية على الإلقاء و التلقين و الحفظ و إرجاع البضاعة في الامتحانات، بينما حل التدريس التفاعلي محل المحاضرة في البلاد المتقدمة حيث أصبح دور الأستاذ في التعليم العالي هو دفع طلابه إلى التمحيص و التدقيق و التحليل و التفسير و تطوير مناهجهم و أدائهم وكيفية البحث و اقتناص المعلومات بينما لازالت سيادة ثقافة الصمت في التعليم المغربي (الرواسب الفقهية في التعليم و التي نقدها ابن خلدون

---

[1] مجدي محمد أبو زيد: **الكليات الجامعية و قضايا البحث العلمي** ، مجلة الأمن و الحياة ، العدد 349،جمادي الآخر، 1432هـ

في القرن الرابع عشر الهجري)[1]. و اعتاد التلاميذ أن يكونوا مجرد متلقين منفعلين ينتظرون من الأستاذ أن يحدد لهم القواعد التي يتصرفون على أساسها. الأمر ذاته ينطبق على طلبة الماجستير و الدكتوراه فإنك عندما تدخل إلى قسم في إحدى الوحدات تحس بأجواء التلاميذ والمدرسة فالكل ينتظر الأستاذ ليتكلم و هو طاوٍ يديه لا تحليل و لا نقاش ولا اعتراض أو رأي مخالف أو تدخلات بشكل يدل على النضج و الحرفية.

فالغاية هي تكوين ذات تصبح قادرة بعد استيعابها للمعطيات و المعارف و التقنيات و المناهج التي قدمت لها في التعليم الجامعي على استخدام ما قدم لها في سبيل التفكير في معطيات جديدة و في سبيل العمل على تطوير المناهج و التقنيات و في سبيل المساهمة في طرح إشكالات جديدة تكون لها قيمتها على صعيد ميدان التخصص الذي هي فيه و ترك الحرية للمتلقي ليصبح في المراحل العليانات تشارك في بناء معارفها.

2- البحث العلمي في الجامعة الجزائرية موجه في أغلب الأحيان لأغراض الترقية الأكاديمية و التثبيت أو نيل الدرجات العلمية. و نادراً ما يوجه إلى معالجة قضايا المجتمع و مشكلاته و همومه.

3- غياب التنسيق بين برامج البحث العلمي و الدراسات العليا لمشكلات البيئة و المجتمع.

4- البحوث الجامعية اليوم أصبحت بمثابة مناسبة للحصول على نقط مجانية فهي عبارة عن صفحات مستنسخة بأكملها من مؤلفات الغير و

---

[1] هشام عابد: **البحث العلمي بالمغرب** ، مجلة مرايا برس،08-08-2010

لا تستوفي أدنى الشروط العلمية لكي يتم قبولها. و بهذا يتم توزيع الشواهد مجاناً إن لم يغلب عليها طابع الزبونية و العامل التجاري[1].

نفس الشيء نلاحظه لدى بحوث التأهيل التي يتم تحضيرها على عجل من أجل الترقية فقط و يتم قبولها من طرف أعضاء ينتمون إلى لُجن علمية ليس لهم الوقت الكافي للقراءة و التصحيح هذا إن كانوا فعلاً يتوفرون على مؤهلات علمية حقيقية فإن أغلبيتهم تجهل مبادئ كيفية تقييم البحوث العلمية . و الأخطر من هذا كله هو أن المستفيدين من هذه الشواهد و الحاصلين عليها بدون استحقاق يصبحون أساتذة و يكررون نفس أساليب الفساد و يوزعون الشواهد بالمجان.

5- يعتبر عضو هيئة التدريس بالجامعة الركيزة الأولى للنهوض بالبحث العلمي و الأداء الجامعي و المشاركة في التطور العلمي للمجتمع و الدولة ، و بالنظر إلى مستوى دخل عضو هيئة التدريس بالجامعة نجد أنه لا يتناسب مع مكانته العلمية في المجتمع حيث يضطر لتحسين دخله مما يؤثر ذلك على إنتاجية أبحاثه العلمية و السعي نحو تقديم أبحاث للترقي معظمها نظرية لا ترتبط بمشاكل المجتمع و احتياجات البيئة للتنمية.

غياب إستراتيجية قيادية للبحث العلمي من طرف الدولة:

إن وضع خطة وطنية للبحث العلمي من الأمور الحيوية و التي تقع مسؤوليتها على كل من الجامعة ووزارة التعليم العالي و البحث العلمي تكون هذه الخطة نابعة من خصوصيات الجزائر و تلبي الحاجيات الجزائرية في ميدان البحث.

---

[1] محمد كركاب: **مشاكل البحث العلمي و فضائح الدكتوراه في الجامعة المغربية**، جريدة المساء، يوم 08-10-2011



إننا محتاجون اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى جعل البحث العلمي ينخرط بفعالية في مسلسل التحديث و الدمقرطة لأنه السبيل الحقيقي للتقدم . و انطلاقاً من التفكير و البحث الجاد في دور التعليم العالي و البحث العلمي في هذا المسلسل من خلال إستراتيجية واضحة و محددة المعالم و من خلال نقاش واسع و دائم بين المعنيين بالأمر(أساتذة، باحثون، فاعلون، سياسيون) هذه العملية التي لم نشرع فيها لحد الآن.

إننا اليوم نعيش إشكالات متداخلة تصب إحداها بالأخرى و تتشابك معها فقوة التعليم العالي و البحث العلمي كما هو معروف لدينا من خلال تجارب الدول في العالم المتقدم تكمن في طاقته البشرية و في ظرفية كالتي يعيشها الأستاذ و الطالب و البحث في ميدان البحث العلمي عموماً، حيث الجانب المادي لدى هذه الفئة المذكورة هو أهم جانب يجب أن يعنى به . نحن بحاجة حقيقية إلى خريطة مكتبية و بطاقة طلابية تخول لصاحبها حسب التراتبية صلاحيات تساعده على الدرس و التحصيل و البحث العلمي.

إن المعرفة اليوم بحر تلعب فيه تقنيات التواصل دوراً هاماً لتسارع الوسائط التي تساير سرعة التدفق المعرفي التي أصبحت تمس كل القطاعات (الأنترنت، المجلات، الكتب المتخصصة، التنقل بين المكتبات الوطنية و الخاصة...) و هذه كلها مصاريف تفوق طاقة الطالب بكثير خصوصا و نحن نسير أكثر فأكثر نحو عالم أصبحت فيه المعرفة صناعة و منتوجاً مسعراً [1].

---

[1] هشام عابد: **البحث العلمي بالمغرب** ، مجلة مرايا برس،08-08-2010



نؤكد في نهاية هذا المقال أن النصوص القانونية بخصوص البحث العلمي لا تعني شيئاً في غياب و عي حقيقي لدى المسؤولين . و حين يوضع نظام التعليم في دولة ما موضع سؤال و تساؤل فإن ذلك يعني أن سيرورة التنمية بأكملها تكون موضعاً لهذا السؤال ذاته و أن مستقبل ذلك البلد في خطر محدق.

المراجع و المصادر

1- المراجع :

1. ثريا عبد الفتاح ملحس : **منهاج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين**، دار الكتاب اللبناني للطباعة و النشر، بيروت 1960.
2. فوزي غرايبة، نعيم دهمش و آخرون : **أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية و الإنسانية** دار وائل للنشر و التوزيع، الاردن 2002.
3. ميليت، فرد :**أستاذ الجامعة**، ترجمة جابر عبد الحميد و محمد حسان، دار الفكر العربي، القاهرة،1965.
4. التل سعيد:**قواعد التدريس الجامعي**، دار الفكر،عمان ،1997.

2- الدوريات

5. مجلة الجامعة الإسلامية ،**سلسلة الدراسات الإنسانية** المجلد الخامس عشر ، العدد الثاني،يونيه ،2007.
6. محمد كركاب: **مشاكل البحث العلمي و فضائح الدكتوراه في الجامعة المغربية**، جريدة المساء، يوم 08-10-2011.
7. هشام عابد: **البحث العلمي بالمغرب** ، مجلة مرايا برس،08-08-2010.
8. الريس محمد نضال : **وجهة نظر حول دور البحث العلمي الجامعي في التنمية**، مجلة التعريب العدد 3، 1992.
9. مجدي محمد أبو زيد: **الكليات الجامعية و قضايا البحث العلمي** ، مجلة الأمن و الحياة ، العدد 349، جمادي الآخر، 1432هـ.
10. هشام عابد: **البحث العلمي بالمغرب** ، مجلة مرايا برس،08-08-2010.

